

كلمة رئيسة معهد باسل فليحان السيّدة لمياء المبيّض بساط
في حفل اختتام الشهادة التخصصية الدولية في الشراء العام الاستراتيجي – دورة العام
2024

بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا والسفارة الإيطالية في لبنان
7 كانون الثاني 2025

صاحب الرعاية معالي وزير الماليّة، الدكتور يوسف الخليل
حضرة سفير إيطاليا في لبنان، السيد فابريزيو مارسيللي
ممثلو الأجهزة الرقابية والأمنية والعسكريّة المدراء العامون ورؤساء البلديات
ممثلو المؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني
البروفيسور غوستافو بيغا وفريق عمل الماجستير الدولي في جامعة روما تور فرغاتا
المنظمين إلينا عبر Zoom،
ومتخرجي برنامج الماجستير، ومتخرجي الدفعة الأولى من الشهادة التخصصية في الشراء
العام الاستراتيجي
الزملاء والزميلات، الحضور الكريم،

- أهلاً وسهلاً بكم في المعهد المالي ونرحب بمن انضم إلينا عبر تقنية Zoom
- يطلّ علينا العام الجديد ولبنان مثقل بالتحديات غير المسبوقة، نتيجة الحرب التي شهدناها مؤخراً، والتي زادت من مآسي شعبنا تهجيراً ودماراً وأعباءً اقتصادية كبيرة أضيفت لآثار الأزمة المالية والاقتصادية التي مازلنا نعيش آثارها في مؤسساتنا.
- في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، نُعيد تجربتنا عام 2006، حيث قررنا الصمود، لأننا اخترنا أن نفكر ونخطط ونعمل للغد.
- على مدى 28 عاماً مضت، ثابرتنا كمؤسسة عامة رائدة تدفع قُدماً مسارات الإصلاح، وتساهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة، الدولة العصرية التي نطمح لها، وذلك من بوابة الإصلاح المالي.
- ولأن التحديات تزداد عاماً بعد عام، نبقى مؤمنين أنّ العمل المؤسسي الثابت والمستدام يمهد لبناء غدٍ أفضل.
- نجتمع اليوم، لاختتام الدورة الأولى من الشهادة التخصصية الدولية في الشراء العام الاستراتيجي،
بعد مرور عام على إطلاق هذه المبادرة الفريدة من هذه القاعة تحديداً.

تساءلنا عند إطلاقها - هل سيكون النجاح حليفنا في هذا المشروع؟ هل سيلقى الاهتمام المنشود؟ هل سيؤسس لمرحلة جديدة في تنمية القدرات؟ وكيف سيتكامل مع الجهود الوطنية التي انطلقت عام 2018 من معهدنا - من هذه القاعة أيضا- لإصلاح الشراء العام في إطاره القانوني والمؤسسي والعملي؟

أولا- التعاون مع إيطاليا عمره أكثر من دهر

إيطاليا حاضرة في أكثر من مجال تعاون من الإنساني والإغاثي إلى التنموي. نحن كوزارة مالية فخورون بهذا التعاون الداعم للعمل المؤسسي والمساند لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح تنفيذ الإصلاحات البنوية.

الدولة الإيطالية، كانت أول من ساندنا في العام 2010 في سعيها لإصلاح منظومة الشراء العام حيث عملنا لمدة 4 سنوات على 4 محاور:

- 1- أولا مسح للقدرات البشرية في الشراء العام ووضع أول إطار للكفايات وتوصيف وظيفي.
- 2- ثانيا إطلاق أول برنامج تخصصي شارك به نحو 150 من العاملين في الدولة، بالتعاون مع معهد التوريد والمشتريات في بريطانيا CIPS.
- 3- ثالثا، حوار علمي حول الخيارات السياسية لإصلاح الشراء العام من خلال اعداد تقارير متخصصة وأوراق سياسات.
- 4- رابعا، بناء قدرات نخبة من الخبراء الوطنيين وتمكينهم من الاطلاع على الممارسات الجيدة، وهذا ما يميز معهدنا لأننا نبني قدرات محلية قادرة على تعميم ثقافة "الشراء العام" ومبادئه الثمانية التي بُني عليها القانون وأهمها النزاهة والشفافية.

- وفي سياق آخر من التعاون مع إيطاليا، سهّل معهدنا ولغية هذه السنة مشاركة 25 من المسؤولين والعاملين في القطاع العام على مدى 10 سنوات في برنامج الماجستير الدولي في الشراء العام الذي توفره جامعة تور فرغاتا، وما زال حتى اليوم يقوم بهذا الدور لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.

ثانيا -برنامج الشهادة التخصصية

اليوم نطوي المرحلة الأولى من تعاون متجدد عنوانه "الشهادة التخصصية في الشراء العام الاستراتيجي" الذي ربط مؤسستين عريقتين: جامعة روما تور فيرغاتا ومعهدنا.

● **المشاركون:** أوّد أن أهنئ أوّلا المشاركين الـ 34 الذين اختارتهم اللجنة العلميّة المشرفة على البرنامج من بين 161 مرشحا. المشاركون تنافسوا واختيروا بناء لمعايير محددة في الإعلان عن الشهادة وهم من 22 وزارة ومؤسسة عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها، ونجحوا بتميّز في اجتياز كل متطلبات ومراحل البرنامج.

نبارك لكم هذا الإنجاز وهذا التميّز

● **الخبراء الدوليون:** ساهم في تطوير وتقديم المنهاج 9 من كبار الخبراء الدوليين من داخل لبنان والخارج، مشهود لهم بالحرفية والخبرة الطويلة في إصلاح أنظمة الشراء حول العالم ومواكبة البلدان في التحوّلات ذات الصلة، وقد قدّموا المحاضرات في المعهد في بيروت، وعن بُعد لتعدّد البعض منهم السفر إلى لبنان.

● **المحتوى العلمي للشهادة:** تناولت الشهادة 5 من أهم المواضيع التي يجب على كل مسؤول ومتخصص في الشراء العام الاطلاع عليها لاكتساب معارف جديدة وإغناء خبرته والاطلاع على الممارسات الدولية الجيدة:

- 1- كيفية مقارنة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الصلاح للنهوض الاقتصادي
- 2- الأنظمة والمعايير الدولية للشراء العام
- 3- الشفافية والنزاهة
- 4- الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها
- 5- الشراء العام المستدام

● **تبادل الخبرات في إيطاليا:** في تصميمنا للشهادة التخصصية حرصنا على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصل إلى حلول على ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من بلدان أخرى. وكانت الزيارة الميدانية إلى جامعة روما تور فرغاتا تجربة فريدة للمشاركين الـ 10 الأوائل للتعرف على المؤسسات الإيطالية العاملة في مجال مكافحة الاحتكار والحد من الفساد في الشراء العام، كما والمشاركة في المؤتمر الدولي السنوي الذي تنظمه الجامعة.

سيداتي، سادتي،

نفخر أن يكون معهدنا شريكاً في هذه الشهادة التخصصية. ليس ذلك إلا استكمالاً للجهود التي نقوم بها منذ إقرار قانون الشراء العام 2021/244 كون وزارة المالية من خلال معهد باسل فليحان المالي مكلف قانوناً بالتدريب الإلزامي والمستمر. وقد كثفنا مبادراتنا العام المنصرم لتتضمن:

- 1- **تقرير حول الحاجات التدريبية** لدى الجهات الشارية على ضوء تطبيقها لقانون الشراء العام
- 2- **تطوير وتجريب 4 برامج تدريبية متخصصة** تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي.
- 3- **توفير التدريب المستمر لأكثر من 2000 مستفيد** من القطاع العام خلال العام 2024.
- 4- **تطوير أدلة تقنية وأدوات إرشادية للمتدربين** لمساعدتهم بالقيام بمهامهم اليومية، بدعم تقني من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.
- 5- **توسيع قاعدة الخبراء المدربين وتكثيف برامج التدريب الخاصة** بهم وحلقات التبادل المعرفي، وهم يتولون التدريب ومواكبة الإدارات والمؤسسات تقنياً **coaching** للتأكد من تطبيق المفاهيم في العمل اليومي.
- 6- **وضع المدماك الأول للتعلم عن بُعد** على أن يُستكمل هذا العام، مما يتطلب دعماً مستمراً من الشركاء الداعمين لعملنا.

الجهود التي نقوم بها تتوافق الاستراتيجية الوطنية لاصلاح منظومة الشراء العام المقررة من مجلس الوزراء وتنفيذاً لمبدأ التخصص وهو أحد الأعمدة الأربعة لقانون الشراء العام 2021/244 حيث لا جدوى لأي إصلاح دون جهاز بشري كفؤ قادر على القيام بالمهام الموكلة إليه بفاعلية وشفافية.

في الختام،

- التعاون مع إيطاليا وتحديدًا جامعة روما تور فرغاتا تعاون ذات أهمية بارزة، نسعى لاستكمالته وتحقيق استدامته من خلال دعم الحكومة الإيطالية لهذه الشهادة التخصصية، وذلك بمثابة تجديد للثقة المتبادلة بين مؤسسات البلدين.
- شكر خاص للدولة الإيطالية الممثلة بسفيرها السيد فابريزيو مارسيللي الذي نتشرف بزيارته الأولى لمعهدنا اليوم، كما وفريق عمل السفارة لاسيما السكرتير الأول الدكتور

بيترو إينار، ونطمح أيضا لتوسيع أطر هذا التعاون ليشمل مجالات حيوية أخرى في إدارة المال العام والحوكمة.

- كل الامتتان لجامعة روما تور فرغاتا - البروفيسور غوستافو بيغا والفريق العلمي والتقني.
- نشكر شركائنا الدوليين الداعمين لمؤسسات الدولة رغم كل التحديات والضغوطات.

- شكر خاص لمعالي وزير المالية على رعايته هذه المناسبة وعلى ثقته وتوجيهاته.
- الشكر موصول إلى فريق المدربين في معهدنا لالتزامهم بتوفير التدريب ذات الجودة العالية،
- وطبعاً لفريق عمل المعهد على جهودهم التي أدت إلى نجاح هذه المبادرة.
- أتقدم بالتهنئة مجدداً للمتخرجين اليوم، وأشكركم على حضوركم. وأنتهز هذه المناسبة السعيدة لدعوة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، وكل الجهات المعنية الاطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدم بترشيحات، بحيث نتطلع لإطلاق النسخة الثانية من الشهادة وفتح باب الترشيحات قريباً.